مؤشر

الفضائيات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . السبت 19 أغسطس 2023

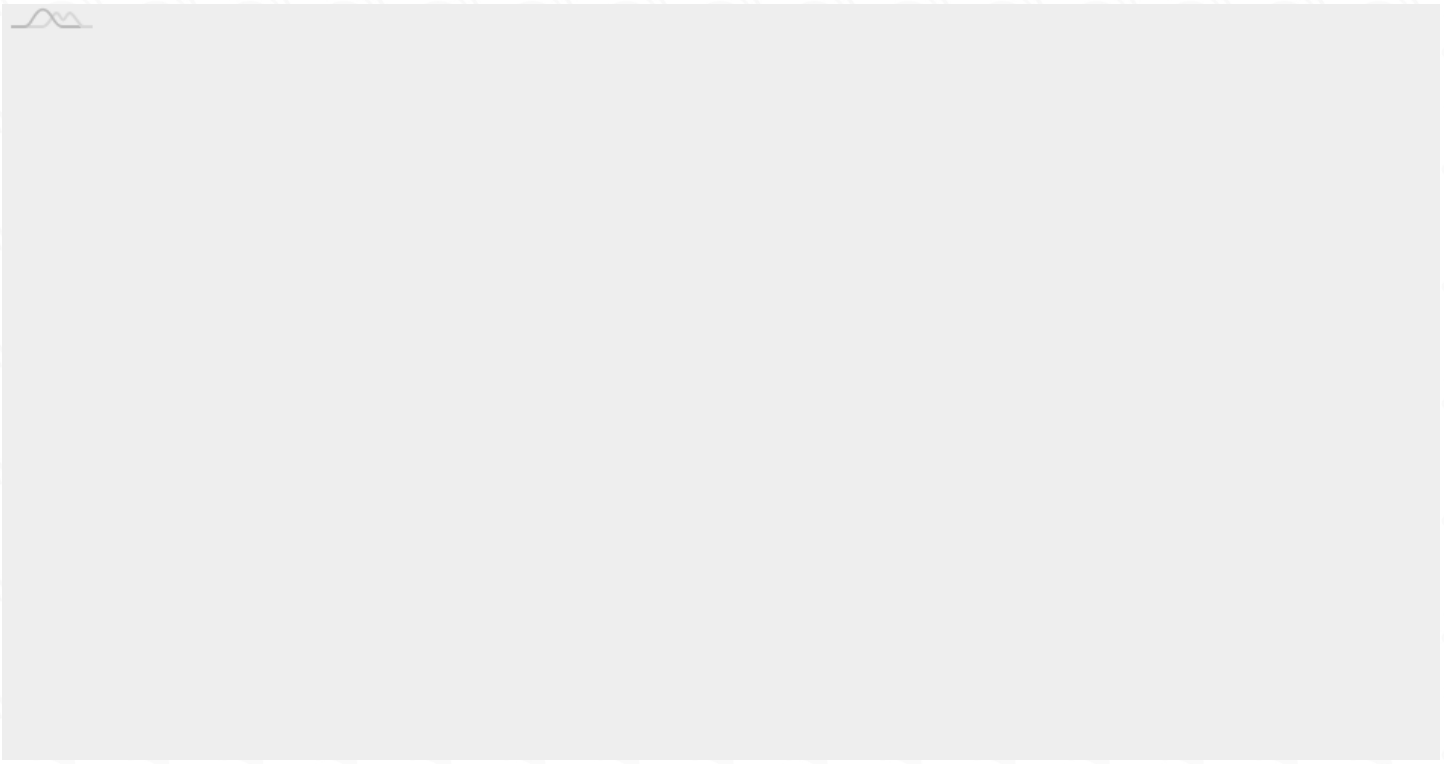

دفعة أخيرة من الدبلوماسية بهدف إيجاد حل سلمي لأزمة النيجر

(إقليمي ودولي . العربي الجديد)

ووصل ممثلو المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) إلى العاصمة نيامي، في وقت مبكر السبت، وسوف ينضمون إلى جهود الممثل الخاص للأمم المتحدة لغرب أفريقيا والساحل ليوناردو سانتوس سيماو، الذي جاء الجمعة، في محاولة لتسهيل عملية التوصل إلى حل الأزمة المستمرة.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، الجمعة، إن سيماو سيجتمع مع المجلس العسكري وأطراف أخرى في محاولة لتسهيل حل سريع وسلمي لأزمة النيجر.

وأضاف دوجاريك: "ما نريد أن نراه هو عودة إلى النظام الدستوري.. نريد أن نرى تحرير الرئيس وأسرته واستعادة سلطته الشرعية".

وتحصن الجنود الذين أطاحوا رئيس النيجر المنتخب ديمقراطياً محمد بازوم في يوليو/تموز، بسرعة، في السلطة، ورفضوا معظم جهود الحوار وأبقوا بازوم وزوجته وابنه قيد الإقامة الجبرية في العاصمة.

"جاهزون للتدخل"

لكن بموازاة هذه المبادرات الدبلوماسية، أكّدت إيكواس، مساء أمس الجمعة، جهوزيتها لإرسال قوات عسكرية إلى النيجر لإعادة النظام الدستوري إلى هذا البلد.

وقال موسى عقب اجتماع استمرّ يومين لرؤساء أركان جيوش دول إيكواس في أكرا: "نحن مستعدّون للتدخّل بمجرد إصدار الأمر بذلك. لقد جرى أيضاً تحديد يوم التدخّل"، وأضاف أنّه خلال الاجتماع، جرى أيضاً الاتّفاق على "الأهداف الاستراتيجية، والأعتدة الضرورية، والتزام الدول الأعضاء" في ما يتعلّق بالعملية العسكرية المحتملة.

وفي 10 أغسطس/آب، أمر رؤساء دول إيكواس بتفعيل "قوة احتياط" لإرسالها إلى النيجر، وفي اجتماع رؤساء الأركان في أكرا الجمعة، رسمت الخطوط العريضة لهذه القوة.

متطوّعون

لكنّ العسكريين في نيامي قابلوا هذا التهديد بمثله، إذ إنّ النظام الجديد المنبثق من الانقلاب لا ينفكّ يؤكّد أنّ أيّ تدخّل مسلّح من جانب إيكواس سيكون "عدواناً غير قانوني وعبثياً".

وأفاد مراسلو وكالة فرانس برس في العاصمة النيجرية بأنّ آلاف المتطوّعين تجمّعوا، صباح السبت، بالقرب من ملعب سيني كونتشي في وسط نيامي تلبية لدعوة أطلقتها منظّمات عديدة مؤيّدة للانقلابيين.

ودعت هذه المنظمات المواطنين إلى تسجيل أسمائهم كمؤازرين مدنيين للجيش يمكن لاحقاً تجنيدهم لدعم القوات المسلّحة.

وبعد أكثر من ثلاثة أسابيع على الانقلاب، تثير ظروف اعتقال الرئيس المخلوع قلق المجتمع الدولي، وبحسب رئيس نيجيريا بولا تينوبو، فإنّ صحّة بازوم "تتدهور".

وخلال محادثة مع رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال نقل مضمونها مسؤول في الاتّحاد الأوروبي الجمعة، قال تينوبو إنّ "أيّ تدهور إضافي في حالة (بازوم) الصحية ستكون له عواقب وخيمة".

/ moasher

وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة "نيويورك تايمز"، طمأن رئيس وزراء النيجر الجديد، مساء الجمعة، بأنّه "لن يحدث شيء" لبازوم.

وصول السفيرة الأميركية الجديدة إلى النيجر
هذا، وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية، السبت، وصول السفيرة الجديدة لدى النيجر كاثلين فيتزجيبونس إلى العاصمة نيامي، لكنها لن تقدم أوراق اعتمادها رسمياً، بسبب "الأزمة السياسية الحالية".
وقال المتحدث باسم الوزارة ماثيو ميلر، في بيان، إن وصول فيتزجيبونس إلى النيجر "لا يعكس تغييراً في موقفنا السياسي، ولكنه يأتي استجابة للحاجة إلى وجود قيادة عليا لبعثتنا في وقت صعب".

بوركينا فاسو تهدد بالانسحاب من "إيكواس".. وتجدد دعمها للنيجر

(إقليمي ودولي . سكاي نيوز عربية)

هدد وزير الدفاع في بوركينا فاسو، قاسم كوليبالي، بانسحاب بلاده من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "إيكواس"، مجددا دعمه الكامل للنيجر ضد أي "عدوان".

وفي مقابلة مع وكالة "ريا نوفوستي" الروسية، قال كوليبالي:

نحن نتوقع العدوان. على أية حال قال رئيس دولتنا: نحن مستعدون للعدوان، نحن ندعم النيجر.
بوركينا فاسو مستعدة حتى للانسحاب من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لأنها تعتبر سياسة المنظمة تجاه النيجر غير منطقية.
نحذر من تزايد نشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة إذا غرقت النيجر في الفوضى.
دول الإيكواس ليس لها الحق في محاربة بعضها البعض.
نحن جزء من اتحاد اقتصادي واحد. حتى فكرة أن من بين دول المجموعة يريد شخص ما شن حرب ضروس هي فكرة صادمة.
بوركينا فاسو إلى جانب مالي تقف ضد أي اعتداء على النيجر.

الحركة الشعبية تفتح جبهة جديدة للقتال في السودان

(إقليمي ودولي . العربي الجديد)

انضمت مدينة كادوقلي، غربيّ السودان، إلى قائمة المدن المتأثرة بالحرب، وذلك عقب فتح الحركة الشعبية لتحرير السودان، فصيل عبد العزيز الحلو، جبهة جديدة للقتال هناك.

وحاولت حركة الحلو الدخول إلى المدينة والسيطرة عليها بعد مسيرة تقدم في مناطق أخرى من ولاية جنوب كردفان، بعد استئنافها القتال ضد القوات الحكومية المشغولة منذ منتصف إبريل/نيسان الماضي بالحرب ضد قوات

الدعم السريع.

والأربعاء الماضي، قال الجيش السوداني إنه "صدّ هجوماً على مدينة كادوقلي، وكبّد متمردي الحركة الشعبية خسائر في الأرواح والمعدات، وهو الهجوم الثالث من نوعه، دون أن يحقق مبتغاه بالسيطرة على المدينة ذات المكانة الاستراتيجية".

وتقع كادوقلي التي تبعد عن العاصمة الخرطوم نحو 589 كيلومتراً، في أعالي واحد من الجبال الممتدة بولاية جنوب كردفان، وهي الولاية المعروفة أيضاً باسم جبال النوبة.

والمدينة من أهم المراكز التجارية بالبلاد، وعرفت مع ولايات أخرى بحزام الصمغ العربي، وفيها كميات كبيرة من الماشية، وتتصل كادوقلي بطرق تربطها بمدينة الأبيض، ومنها للخرطوم، ويعيش في المدينة عدد من القبائل، مثل النوبة وعرب الحوازمة والداجو والفلاتة والبرنو، كذلك هُجّرت إليها قبائل من وسط وأقصى شمال السودان.

ولمدينة كادوقلي تاريخ ممتد من الحروب، مثلها مثل بقية مناطق جبال النوبة، التي شهدت تمرداً على الحكومة المركزية بواسطة الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الزعيم الجنوب سوداني جون قرنق، وذلك في الفترة من عام 1983 إلى عام 2005.

ومن المدينة انطلقت شرارة التمرد الثانية بواسطة الحركة الشعبية شمال مرة أخرى في عام 2011 للمطالبة بحكم ذاتي، لكن المدينة شهدت استقراراً أمنياً منذ عام 2017 حينما توافق كل من نظام الرئيس المعزول عمر البشير مع الحركة الشعبية لتحرير السودان فصيل عبد العزيز الحلو على وقف العمليات العدائية، وجُدد بعد سقوط نظام البشير وتكوين الحكومة الانتقالية، ثم ما بعد انقلاب قائد الجيش في 25 أكتوبر/ تشرين أول 2021.

واستغلت الحركة الشعبية، حرب الجيش مع قوات الدعم السريع، وبدأت منذ يونيو/حزيران الماضي بشنّ هجمات على نقاط وتمركزات الجيش، إلى أن سيطرت على كل محلية كادوقلي والريف الشرقي باستثناء كادوقلي العاصمة والكويك، وانسحب الجيش من مناطق دلوكه وأم شعران والحمرة والعفين والكرقل والدوشول وعبري وكدبر وصقلي وابوسنون.

كذلك سيطرت الحركة الشعبية على كل من محليات هيبان وأم دورين وكل محلية الدلنج باستثناء مركزها مدينة الدلنج، وتمددت أخيراً في مناطق الرطيرط والضعين وأجزاء من محلية هبيلا.

ونشطت الحركة الشعبية في الأيام الماضية، في الهجوم على كادوقلي من 3 محاور: غرب، شرق وجنوب المدينة، إضافة إلى الطريق بين الدلنج وكادوقلي.

قلق مستمر

وطبقاً لمراقبين، هناك تحدثوا لـ"العربي الجديد"، "لم تجد الحركة الشعبية في توسعها تصدياً من قبل الجيش، وحتى من قبل قوات الدفاع الشعبي، إحدى الأذرع التي اعتمد عليها الجيش في أزمان وحروب سابقة في المنطقة".

ويقول المواطن أحمد حسين، أحد سكان مدينة كادوقلي، إن "القلق المستمر والخوف يسيطران على المواطنين في المدينة نتيجة للاشتباكات العنيفة بين الجيش والجيش الشعبي"، مشيراً إلى أن "عدداً من المنازل تساقطت عليها القذائف في الأيام الماضية، تحديداً في أحياء الدرجة الثالثة، والقادسية، وكيدمو، والزندية، وأم بطاح، الواقعة

/ moasher

شرقيّ المدينة، حيث يشتد القتال بين الجيشين".

وأوضح حسين لـ"العربي الجديد"، أن مئات الأسر نزحت من شرق المدينة إلى غربها وتوزعت على المدارس بينما عاش بعضهم في العراء أو تحت ظلال الأشجار"، لافتاً إلى أن سقوط القذائف أدى إلى مصرع وإصابة مدنيين".

ولفت المواطن السوداني إلى أن "معاناة السكان تزداد مع قفل طريق كادوقلي الدلنج بواسطة قوات الحركة الشعبية، ما أدى إلى ندرة وارتفاع في أسعار السلع، لأن التجار يستخدمون طرقاً بديلة أكثر تكلفة، كما شهد سوق الدواء ندرة في كثير من الأدوية، بما فيها أدوية الأمراض المزمنة والمنقذة للحياة".

وأكد حسين أن المواطن في كادوقلي بحاجة إلى أمان واستقرار في السلع وضمان الإمداد الغذائي.

ولا يستبعد أستاذ العلوم السياسية في عدد من الجامعات السودانية، صلاح الدين الدومة، "تمكن جيش الحركة الشعبية من دخول مدينة كادوقلي وفرض السيطرة الكاملة على جنوب كردفان في ظل انشغال الجيش كلياً بالحرب مع الدعم السريع".

لكن الدومة أشار لـ"العربي الجديد"، إلى أن "أي خطوة أحادية من قائد الحركة عبد العزيز الحلو بإعلان دولة أو حكم ذاتي للإقليم لن يجد تأييداً من المكونات السياسية والقبلية في الولاية، ولا اعترافاً من القوى الإقليمية والدولية".

وحول مدى قبول المكونات القبلية والسياسية في ولاية جنوب كردفان بحكم الحركة الشعبية، أكد الدومة أن الحلو وغيره من القيادات السياسية لا يأبه لرأي الناس ويفرض أجندته بوسائل أخرى.

"تصرفات "خرقاء"

ويصف النذير العاقب، وهو عضو في الحركة الشعبية، فصيل مالك عقار، تصرفات عبد العزيز الحلو في كادوقلي وأجزاء أخرى من جنوب كردفان بـ"الخرقاء وغاية الهمجية، ولاسيما أنه سبق للحلو أن وقّع اتفاق هدنة مع الحكومة السودانية بجوبا بعدم مهاجمة الجيش".

وبيّن العاقب أن الحلو "جُبل على الغدر وعدم التزام الاتفاقيات، والانطلاق من محطة الدكتاتورية المحضة باتخاذ القرارات الخاطئة في الوقت الخطأ، بدليل أنه عندما أشعل حرب يونيو/حزيران 2011 بجنوب كردفان نتيجة خسارته لانتخابات منصب والي الولاية، لم يستشر أحد قادة الحركة".

وأكد العاقب لـ"العربي الجديد"، أن الحلو "يحاول اجتياح كادوقلي بقصد احتلال الإقليم بأكمله، ومن ثم فرض الأمر الواقع وإعلان قيام دولته المستقلة التي لم ينلها طوال فترات مطالبته بتقرير المصير منذ عام 2017 وحتى الآن".

مقتل إسرائيليين بإطلاق نار في حوارة شمال الضفة

(إقليمي ودولي . الجزيرة نت)

وفي وقت سابق، أكدت هيئة البث الإسرائيلية الرسمية إصابة رجلين إسرائيليين إصابات حرجة بعد إطلاق النار عليهما من سيارة متحركة في حوارة.

بدورها، قالت صحيفة "معاريف" إن منفذ عملية حوارة وصل لموقع العملية ماشيا وأطلق النار باتجاه شخصين من مسافة قصيرة.

من جانبه، قال جيش الاحتلال الإسرائيلي، في بيان على منصة إكس، إنه دفع بتعزيزات عسكرية إلى البلدة، وأطلق عملية واسعة لملاحقة مطلقي النار. وأفاد شهود عيان بأن قوات الاحتلال دفعت بتعزيزات عسكرية إلى بلدات وقرى جنوب نابلس بحثا عن منفذي إطلاق النار في حوارة.

وعلى الفور باركت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إطلاق النار في حوارة ووصفته بالعملية البطولية، مؤكدة أنها نتاج وعد المقاومة الثابت والمستمر بالدفاع عن شعبنا.

كما أشادت حركة الجهاد الإسلامي بإطلاق النار قرب حاجز حوارة، واعتبرته ردا طبيعيا ومشروعا على جرائم الاحتلال بحق الفلسطينيين.

وتشهد الضفة الغربية المحتلة منذ بداية العام توترا شديدا إثر تكرار اقتحامات الجيش الإسرائيلي المستمرة للمدن الفلسطينية، وذلك من أجل اعتقال وتصفية من يصفهم بالمطلوبين، علاوة على هجمات متكررة نفذها مستوطنون إسرائيليون على قرى وبلدات فلسطينية.

في المقابل، يشن فلسطينيون بين الفينة والأخرى هجمات بإطلاق نار وعمليات دهس على جنود إسرائيليين ومستوطنين بالضفة.

إضراب واحتجاجات مستمرة في السويداء جنوبي سورية

(إقليمي ودولي . العربي الجديد)

تجددت، اليوم السبت، احتجاجات أهالي قرى وبلدات محافظة السويداء جنوبي سورية، ضد قرارات رفع أسعار المشتقات النفطية التي أصدرتها سلطات النظام، وألقت بظلالها بشكل فوري على سير عجلة الحياة الاقتصادية في البلاد.

وأغلق المحتجون في قرى وبلدات عدة من المحافظة الطرق العامة والأوتوستراد الرابط بين دمشق والسويداء.

وفي قرية المجدل في الريف الغربي للمحافظة عبّر الأهالي عن احتجاجهم بإغلاق مقري المجلس البلدي وفرقة "حزب البعث". وباتت مقرات هذا الأخير هدفاً للمحتجين الذين يعتبرون الحزب "الأداة الأولى بيد النظام السوري لقمع الشعب والنهب والفساد"، وفقاً للناشط المدني مهران يونس.

وقال يونس إن "سلطة النظام وأدواتها تتحمل مسؤولية الانهيار الاقتصادي، وليس الحصار أو المؤامرة الكونية أو المصطلحات الرنانة التي يطلقها إعلامها".

والخميس، أغلق المحتجون في قرية نمرة شهبا شرقي المحافظة، مقر المجلس البلدي أيضاً، بعد رفض أعضائه التضامن مع مطالب الأهالي في تنفيذ عصيان مدني وإضراب عن العمل.

كما شهدت جميع مناطق المحافظة يومي الخميس والجمعة الماضيين احتجاجات وقطع للطرقات، بدءاً من قرى الريفين الشرقي والغربي، امتداداً إلى مدينة السويداء حتى قرى الريف الجنوبي.

الأزمة في الجيش الإسرائيلي تتوسع إلى عناصر الخدمة الدائمة

(إقليمي ودولي . جريدة الشرق الأوسط)

توسعت الأزمة في الجيش الإسرائيلي على خلفية رفض التعديلات القضائية، وامتدت إلى عناصر الخدمة الدائمة بعدما مسّت بشكل مباشر قوات الاحتياط الجوية والبحرية. وقالت قناة «13» الإسرائيلية إن الأزمة توسعت نحو صفوف عناصر الخدمة الدائمة. ونقلت القناة عن كثير من الضباط أن لديهم ترددا بشأن الاستمرارية في الجيش، لأنهم فقدوا الحافزية للخدمة. وتهديدات الضباط في عناصر الخدمة الدائمة، جاءت بعد تمرد ضباط احتياط في سلاح الجو ما اضطر قائد السلاح إلى تجميدهم. وقالت قناة «كان» الإسرائيلية إن تجميد خدمة العديد من الضباط، امتد من سلاح البحر إلى سلاح الجو.

وجاء في خبر للقناة، أن قائد سلاح الجو، تومر بار، جمد خدمة عدة ضباط احتياط برتبة بريغادير، لرفضهم التطوّع بسبب خطة التغييرات في المنظومة القضائية، وذلك بعدما أقدم قائد سلاح البحرية على تجميد خدمة ضابط كبير في صفوف السلاح. والأزمة في الجيش الإسرائيلي تفاقمت منذ بدأ جنود احتياط بالامتناع عن الخدمة احتجاجاً على التعديلات القضائية لكنها أخذت منحى تصادمياً بين الحكومة والجيش بعد هجوم منظّم على رئيس الأركان الإسرائيلي هرتسي هيلفي، بدعوى أنه ضعيف ولا يقوم بما عليه من أجل ردع جنوده الذين توسّع تمردهم، بعد أن صادقت الحكومة في «الكنيست» الشهر الماضي على إلغاء قانون «بند المعقولية» المثير للجدل، الذي بموجبه أصبح القضاء الإسرائيلي غير مخوّل بإلغاء قرارات الحكومة ووزرائها تحت حجة «المعقولية». وثمة قلق واسع في إسرائيل من أن يؤدي كل ذلك إلى المس بكفاءة الجيش الإسرائيلي.

ويُفترض أن يتوجه رئيس هيئة أركان الجيوش الأميركية الجنرال مارك ميلي إلى إسرائيل هذا الأسبوع، وسيستغل لقاءاته مع قادة الأمن الإسرائيليين، لتقييم عمق الضرر الذي لحق بجهوزية الجيش الإسرائيلي بسبب رفض بعض جنود الاحتياط المتطوعين الالتحاق بالخدمة احتجاجاً على التعديلات القضائية. وكان المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أقر، في وقت سابق، بأن رفض الجنود الالتحاق بخدمة الاحتياط التطوعية احتجاجاً على خطة الإصلاح القضائي التي تدفع بها الحكومة قد تسبب بدرجة من الضرر لجاهزية الجيش. وكان نحو 10 آلاف جندي احتياط هددوا بعدم الالتحاق بالخدمة احتجاجاً على التعديلات القضائية. ومع انتشار تمرّد جنود الاحتياط إلى بعض الوحدات والفرق الأكثر نخبوية في القوات المسلحة، واجه القادة العسكريون صعوبة في الحفاظ على تفاؤلهم بشأن هذه القضية علناً. وحذر هليفي، وقائد سلاح الجو تومر بار، وآخرون من أن احتجاجات جنود الاحتياط لها تأثير سلبي متزايد على جاهزية الجيش، مثيرين حفيظة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ومشرعين آخرين وأنصار الحكومة المتدينة واليمينية المتطرفة، الذين يزعمون أن مثل هذه الاعترافات تؤدي إلى تفاقم المشكلة.

وفيما أعرب مسؤولون أمنيون عن قلقهم من أنه من خلال السماح بالهجمات العلنية المتكررة على كبار ضباط الجيش، فإن الحكومة تحاول تحميلهم مسؤولية الضرر الحالي الذي لحق بجاهزية الجيش، انتقد مسؤولون كبار في حزب الليكود بشدة، تعاملٌ نتنياهو مع مسألة الكفاءة القتالية للجيش. وقال هؤلاء لمراسل قناة «كان» إن «حجم الضرر الذي ألحقه نتنياهو أكبر بكثير من المنفعة»، مطالبين إياه بتجميد الإجراءات القضائية فوراً ولمدة طويلة. ورأت جهات في الائتلاف الحاكم أنه لا يمكن المضي قدماً في خطة التغييرات القضائية ومشروع قانون التجنيد في ظل الأجواء العامة الحالية. وأشارت إلى أن الصيغة الحالية لمشروع القانون لا تتمتع بقبول واسع في الائتلاف، خصوصاً في «الليكود». ويُفترض أن يكون قانون إلغاء ذريعة المعقولية أمام المحكمة العليا للبت فيه في 12 سبتمبر (أيلول) المقبل.

وطلبت الحكومة الإسرائيلية من المحكمة العليا تأجيل جلستها للنظر في التماس ضد قانون إلغاء ذريعة المعقولية، وهو طلب رفضته المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف ميارا. وفي وقت متأخر، أمس (الجمعة)، قدمت الحكومة طلباً رسمياً من أجل تأجيل موعد جلسة النظر في الالتماسات. وقال المحامي الذي سيمثل الحكومة، أمام المحكمة، إيلان بومباخ، إنه بحاجة إلى المزيد من الوقت من أجل الاستعداد للمداولات في المحكمة. ولجأت الحكومة إلى بومباخ بعد أن أعلنت المستشارة القانونية للحكومة غالي بهراف ميارا لوزير العدل ياريف ليفين أنها لن تمثل الحكومة أمام المحكمة العليا للدفاع عنها أمام الاستئنافات ضد قانون تقليص حجة المعقولية، وأن على وزير القضاء تكليف محامٍ غيرها ليتولى هذه المهمة لكونها ترفض القانون وليس بوسعها الدفاع عنه. وقال مراقبون إن الحكومة تريد إرجاء موعد النظر في هذه الاستئنافات، كي لا تستطيع رئيسة المحكمة العليا إستر حايوت المشاركة في مداولات المحكمة، لأنها ستُحال إلى التقاعد يوم 16 أكتوبر (تشرين الأول) من العام الحالي، وكذلك لن تتمكن القاضية عنات بارون هي الأخرى من المشاركة لأنها على وشك الخروج إلى التقاعد. وفي حال غياب حايوت وبارون عن تشكيلة القضاة التي ستنظر في الاستئنافات، قد يميل قرار المحكمة إلى عدم إلغاء القانون، وهو ما تدركه الحكومة.

/ moasher